واقع تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر

الدكتورة : عيدودي فاطمة الزهراء – أستاذة محاضرة قسم (ب)

مقدمة :

تعرف الجزائر منذ الاستقلال تبعية مطلقة لقطاع المحروقات مما جعل معالم الاقتصاد محددة بأهمية الدور الذي يلعبه في نمو الدخل الوطني، هذا باعتبار انه يمثل 98% من مجموع صادرات الوطن. من هنا اضحى من الضروري تنويع الاقتصاد الذي يمر لا محال بتطوير القطاع الصناعي كونه المنتج للنمو و الثروة. الا ان تطوير هذا القطاع سيكون في بيئة دولية تتميز بالمنافسة الحادة و بتنامي تحرير التجارة العالمية سواء في اطار اقليمي او متعدد الاطراف. من هذا المنطلق تسعى الدول إلى تطوير ميزاتها التنافسية ، باستغلال امثل للإمكانيات المتوفرة و تطوير القطاعات التي تمتلك فيها هده الميزات و الوصول إلى التخصص المطلوب .نحاول في هذه الورقة الاجابة على بعض التساؤلات: هل للصناعة التحويلية في الجزائر ميزة تنافسية؟ وماهي الشعب التي يمكن تطويرها ؟ لكن قبل هذا يجدر بنا ان نوضح بعض المفاهيم المرتبطة بهذه الإشكالية.

1) الميزة النسبية في التحليل الاقتصادي

تعتبر النظرية الكلاسيكية نقطة انطلاق تحليل تطور نظرية التجارة الدولية، فمنذ نظرية ادم سميت (1776) للنفقات المطلقة ، و نظرية ريكاردو (1817) للنفقات النسبية بقي مفهوم التخصص في قلب نظرية التجارة الدولية، و رغم أن نظرية ريكاردو للميزة النسبية تبقى مرجعية في تفسير التدفقات التجارية الدولية، إلا أنها تتميز بطابع ستاتيكي، إذا ما اعتبرنا أن هذه المزايا تحدد بالاختلاف في المستوى التكنولوجي بين البلدان.

ثم توالت إسهامات الباحثين في تفسير قيام التجارة الدولية ، خاصة مع ما شهد العالم في القرن العشرين من تغيرات على الصعيد الاقتصادي، كبروز نشاط الشركات متعددة الجنسيات، أو تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، و كذا التجارة

داخل الفرع (الصناعة) ، وهو ما أدى إلى تكوين بناء نظري مختلف يأخذ بعين الاعتبار هذه المتغيرات ، أسفر عن ظهور عدة نظريات من بينها [1]:

❖ نظرية POSNER 1961 نموذج الفجوة التكنولوجية التي مفادها أن الاختراع بمفهوم التجديد يمكن أن يخلق ميزة نسبية جديدة لدولة ما، حيث يكون التقدم التكنولوجي أساس هذا التجديد، و بالتالي يصبح بإمكان الدول المتقدمة تصدير منتجات تتفوق فيها تكنولوجيا على منافسيها. لكن سرعان ما تفقد هذه الميزة نظرا لعامل التقليد من طرف الدول النامية أي أن اكتساب هذه الميزة أمر مؤقت.

❖ نظرية VERNON 1966 حول دورة حياة المنتج.

يقوم النموذج بتحليل التبادل الدولي حسب التطور الزمني للمنتج، الذي يمر بأربع مراحل:

1) مرحلة البروز: يكون المنتج موجه للسوق الداخلي (الأمريكي)

2) مرحلة النمو: يوجه المنتج للتصدير عند بلوغ الطلب المحلي نقطة الاشباع.

3) مرحلة النضج: يتم إعادة توطين الإنتاج بأوروبا بغرض خفض تكاليف الإنتاج

4) مرحلة التدني: يتم إعادة توطين أخرى لكن هذه المرة نحو البلدان النامية.

يستند في تحليله على فكرة الاحتكار التكنولوجي(المدعم بالبحث و التطوير) حيث يركز على مراحل دورة حياة السلعة الجديدة، و يربط بين تطور السلعة طوال دورتها و بين التطورات التي تشهدها التجارة الدولية. يمكن القول إذن أن التجارة الدولية تفسر بديناميكية الاحتكار التكنولوجي.

❖ نظرية LINDER 1968 حول الطلب المحلي

[1] للإطلاع على هذه النظريات راجع :

- Jaime De Melo, Jean-Marie Grether, commerce international,De Boeck Universite ,2000, pp251-260

- Roger Dehen, précis d'économie internationale, Dunod,Paris,1982,pp 51-54

تنطلق هذه النظرية من أن الطلب الداخلي هو الذي يحفز التبادل التجاري، لأنه هو الذي يحفز الشركات على إنتاج نوع معين من السلع. لكن الطلب الداخلي غير كافي للتوجه نحو التصدير، لأنه يجب أن تنخفض تكاليف الإنتاج إلى حد يسمح ظهور الميزة النسبية.

فدور الطلب أساسي إذ كلما كان كبيرا داخليا كلما سمح باستغلال اقتصاديات الحجم و مكن الشركات من التصدير، أي يصبح السوق الخارجي امتداد للسوق الداخلي.كما انه يربط هيكل الطلب الداخلي بمستوى تقدم البلد حسب الدخل الفردي (PIB/ tete)، و يوضح أن حجم التجارة في السلع المصنوعة يزداد بين دول تتشابه في أنماط طلبها، و هو حال الدول المتقدمة أين يشترك مستهلكوها في البحث عن خصائص معينة في السلعة، لذلك يعتبر الأسواق المحلية و اختيارات المستهلكين هي التي تعطي للبلد ميزة نسبية. فالميزة النسبية وفق تحليل LINDER لا تتوقف بالضرورة على مستوى التكلفة و لكن على أذواق المستهلكين.

❖ النظرية الجديدة في التجارة الدولية لـــ KRUGMAN 1981 والتي أحدثت ثورة في التحليل، بإدخال عنصرين جديدين ألا وهما المردود المتزايد و المنافسة غير التامة .

تمثلت مساهمته في إبراز إمكانية قيام تجارة دون وجود ميزة نسبية بالمفهوم التقليدي، وبالتالي دون اختلاف في نسب عوامل الإنتاج. فهو يعتبر أن التخصص و التبادل هما اللذان يحددان الميزة النسبية و ليس العكس، ويكون هذا ممكنا في إطار نظرية التجارة الدولية التي تدخل المنافسة غير التامة و المردود المتزايد و التي ينتج عنها ثلاثة قراءات[2]:

1. على عكس ما جاءت به النظرية التقليدية فإن التجارة الدولية تتركز لدى الأمم الأكثر تطورا، التي يقل فيها اختلاف نسب عوامل الإنتاج.
2. تمثل التجارة داخل الفرع Intra-branche الجزء الأكثر ديناميكية في التجارة الدولية.
3. لم تهتم النظريات التقليدية بالشركات متعددة الجنسيات و بالتجارة داخل الشركة Intra-firme أي التجارة التي تتم ما بين فروع الشركات المتعددة الجنسيات المتواجدة في عدة بلدان، هذا لأنها تعتبر التبادل مقتصرا على الأمم فقط.

[2] Rainelli. M , la nouvelle théorie du commerce internationale, édition Casbah, Alger, 1999 ; p 6

ثم ظهرت نظرية النمو الذاتي لتأكد على أن التخصص الدولي يمكن أن يؤثر في نمو البلد على المدى البعيد LUCAS 1988 أو GROSSMAN - HELPMAN ، فالبلد الذي يفقد ميزة نسبية في قطاع ما أو في عدة قطاعات هي أساس صادراته سوف يفقد حصص في السوق الدولية ، وهو ما يقلص نموه الاقتصادي والعكس يحدث عند اكتساب ميزة نسبية جديدة.

2) الميزة التنافسية المفهوم و المحددات

إن مصطلح التنافسية الذي خص لوقت طويل تسيير المؤسسات ، انتقل تدريجيا إلى مجال العلاقات التجارية الدولية حتى انه أصبح بمثابة شعار ترفعه الحكومات لتجنيد القدرات الوطنية، ويصطلح عليه بالميزة التنافسية للبلد أو تنافسية الدولة Avantage concurrenciel des nations

فهو إذن تعبير عن منافسة السلع الوطنية عند التصدير، أو عن جاذبية البلد للاستثمار الأجنبي المباشر[3] .

و أول من ادخل مصطلح الميزة التنافسية في الأدبيات الاقتصادية هو PORTER (1985)، الذي كون لنفسه منهجا أصبح يحمل اسمه .

2-1 مفهوم التنافسية على المستوى الجزئي

يعد مصطلح التنافسية في الوقت الحالي من أكثر المصطلحات استعمالا لدى الاقتصاديين ، السياسيين و الهيئات الدولية ، لما يحمل من دلالة على مقدرة اقتصاديات الدول على مواجهة المنافسة الدولية في ظل انفتاح تجاري متزايد . وقد آثار مفهوم التنافسية جدلا كبيرا حول تحديد تعريفا موحدا له ، لان المفهوم يتغير مع مستوى التحليل (المؤسسة، القطاع،الدولة) .

2-1-1 **تنافسية المؤسسة** :

في الأول ارتبط مفهوم التنافسية أول ما ظهر بتحليل تسيير المؤسسات ، و يقصد بتنافسية المؤسسة الجهود و الإجراءات و الابتكارات و الضغوط و كافة الفعاليات الإدارية و التسويقية و الإنتاجية ، الابتكارية و التطويرية التي تمارسها

[3] Jean, Louis, Mucchielli ,la compétitivité ,définitions , indicateurs et déterminants,2002,p 09
www.univ-paris1.fr/teamperso/mucchiel/compétitivité.pdf consulté le 20/06/2011

المؤسسة من اجل الحصول على شريحة اكبر و رقعة أكثر اتساعا في الأسواق المستهدفة[4]، فتنافسية المؤسسة إذن تنحصر في قدرتها على مواجهة المنافسة[5] تحت شكل :

- تنافسية السعر و هي تعتمد على قدرة المؤسسة على توفير سلعة أو خدمة بسعر اقل عن أسعار منافسيها و بنفس النوعية ، لذلك تتطلب تكاليف إنتاج اقل عن تكاليف المنافسين .

- التنافسية خارج السعر تعتمد على قدرة المؤسسة على عرض منتجات تختلف من حيث النوعية والجودة ، بالتركيز على عامل الإبداع أو الخدمات المرافقة للسلعة و هو ما يسمح للمؤسسة أن ترفع الطلب على هذه المنتجات دون الزيادة في الأسعار . فهي تحقق للعملاء تزايد في المنافع مقارنة بمنافسيها من خلال تميزها[6].

2-1-2 تنافسية القطاع (الصناعة) :

عندما نتكلم عن تنافسية القطاع هناك إشارة إلى تنافسية الشركة ، لان القطاع مكون من مجموع هذه الشركات التي تنافس منتجاتها المنتجات الأخرى ، حيث تتحقق الميزة التنافسية للقطاع إذا كانت إنتاجية عناصر الإنتاج به اكبر من إنتاجية القطاعات الأخرى التي تنشط في نفس مجاله .

2-2 التنافسية على المستوى الكلي أو تنافسية الدولة

لم يوضع تعريف دقيق لمفهوم تنافسية الدولة ، نظرا لديناميكية هذا المفهوم و تداخله مع مفاهيم أخرى مثل النمو و التنمية . لذلك نجده ارتبط في السبعينات من القرن الماضي بجوانب التجارة الخارجية ، أما خلال الثمانينات ارتبط بالسياسة

---

[4] علي السلمي، إدارة الموارد البشرية الإستراتجية، دار غريب للنشر، القاهرة ، 2001، ص 101

[5] يعرف فريد النجار المنافسة على أنها تعدد المسوقين وتنافسهم لكسب الزبون بالاعتماد على أساليب مختلفة كالأسعار، الجودة، المواصفات، توقيت البيع، أسلوب التوزيع، الخدمة ما بعد البيع و كسب الولاء السلعي و غيرها.

فريد النجار، المنافسة و الترويج التطبيقي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 1999 ،ص 20

[6] علي السلمي المرجع نفسه ص 104

الصناعية و في التسعينات ارتبط بالسياسة التكنولوجية ، أما حاليا فهو يشير إلى قدرة الدول على رفع مستوى معيشة شعوبها.[7]

و الأمر المؤكد هو أن كل الحكومات تولي اهتماما كبيرا لدعم التنافسية ، ليس بتدخلها المباشر عبر الحمائية و تدعيم الأنشطة الإنتاجية ، كما كان سائدا في أشكال التدخل التقليدية، وإنما في تهيئة و تحسين مناخ الاستثمار و الأعمال . و فيما يلي نقدم بعض تعار يف التنافسية التي جاءت في مجموعتين : مجموعة تربط المفهوم بمتغيرات ظرفية كتحقيق فائض في الميزان التجاري أو بتغير سعر الصرف الحقيقي، و مجموعة ثانية تربط المفهوم بمتغيرات هيكلية كمستوى الإنتاجية في المدى الطويل ، و مدى مساهمتها في رفع مستوى الدخل للأفراد.

عرف الاتجاه الأول في تعريف التنافسية عدة انتقادات جاءت على يد كل منKRUGMAN PORTER[8] ** (1994) ، حيث وجه هذا الأخير في مقال له بعنوان التنافسية الفكرة الخطيرة أو "الوسوسة الخطيرة " انتقادا مفاده أن هذا المفهوم جاء لتغطية الصعوبات الاقتصادية التي تعيشها الدول، وانه من غير المقبول ربط ازدهار الدولة باكتساحها الأسواق العالمية وإلا ستنشب حروب تجارية حسب قوله . لذلك يصبح مصطلح تنافسية الدولة ليس له معنى، ولا يعدو أن يكون إلا اصطلاح سياسي، لا يمكن أن يحدث كما يحدث بالنسبة للشركات.

3) الفرق بين الميزة النسبية و الميزة التنافسية :

نلخص اهم عناصر المقارنة بينهما فيما يلي:

1. تعتمد الميزة النسبية على الوفرة النسبية للموارد التي تؤدي لاختلاف التكاليف، فحين تعتمد الميزة التنافسية على اكتشاف طرائق جديدة في الانتاج انطلاقا من عنصر الفكري.

---

[7] طارق نوير ، دور الحكومة الداعم للتنافسية ، حالة مصر ، المعهد العربي للتخطيط ص 4 على الموقع:
www.arab-api.org/jodp/products/delivery/wps0302.pdf consulté le 16/02/2012

[8] Michael, Porter, La concurrence selon Porter, Village mondiale, Paris 1999 , pp 167-170

** للتفصيل أكثر راجع المقال على الموقع :

competitiveness - A dangerous Obsession Magazine : Foreign Affairs March / April Volume 73, number 2,1994.

www.pkarchive.org/global/pop.html consulté le 16/02/2012

2. تهتم الميزة النسبية بجانب العرض و خفض التكلفة، اما الميزة التنافسية فتهتم بتلبية رغبات المستهلك و من ثم جانب الطلب.

3. وجود منافسة محلية يدفع الى اكتساب ميزة تنافسية ، وهو امر غائب في الميزة النسبية.

4. يندرج تحليل الميزة النسبية في اطار ساكن بينما المقاربة التي يستند اليها تحليل الميزة التنافسية هي مقاربة ديناميكية تركز على عناصر هيكلية لاسيما عنصر الابداع.

5.تعبر المزايا النسبية عن التخصص الجغرافي من خلال دراسات مقارنة للمواقع، اما المزايا التنافسية فتعبر عن التحالفات الاستراتيجية و الترابط الشبكي بين مختلف الشركات.

عموما تعد الميزة التنافسية امتدادا للميزة النسبية، كما تعد هذه الاخيرة شرطا ضروريا لتحقيقها لكن يبقى غير كافي.

4. تقارير التنافسية

أخذ الاهتمام بالتنافسية أبعادا على المستوى العالمي، بحيث أصبح لها هيئات تقدم تقارير دورية تعتمد في ذلك على مؤشرات تضم عدد كبير من المتغيرات من أهم هذه التقارير نذكر[9]:

- تعريف منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي OCDE : ترى بان التنافسية تتحدد بالدرجة التي يتم وفقها إنتاج سلع و خدمات داخل سوق حرة و منظمة ، بإمكانها أن تنافس الأسواق الدولية وفي نفس الوقت تحسين مستوى المعيشة للإفراد على المدى الطويل .

- تعريف مركز الدراسات المستقبلية و المعلومات الدولية CEPII(1998) يعرف التنافسية على المدى الطويل كقدرة الدولة على تحسين مستوى معيشة الأفراد .

- تعريف المنتدى الاقتصادي للتنافسية (WEF)على أنها مدى قدرة البلد على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ، وبالتالي تحسين الشروط المعيشية ، من خلال رفع حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام .

- تعريف المعهد العربي للتخطيط (API) يرى أن التنافسية هي قدرة البلد على[10] :

---

9 للمزيد راجع: Fabrice Hatem, Les indicateurs comparatifs de compétitivité et d'attractivité, une rapide revue de littérature, l'agence Française pour les investissements internationaux ,AFII, 2004

1) أن تنتج أكثر و أكفا نسبيا ، و يقصد بالكفاءة هنا :
- تكلفة اقل من خلال تحسينات في الإنتاجية
- تحسين الجودة
- الملائمة وهي الصلة مع الحاجات العالمية ، وليس فقط المحلية في المكان والزمان

2) أن يبيع أكثر من السلع المصنعة والتحول نحو سلع ذات قيمة مضافة عالية
3) أن يستقطب الاستثمار الأجنبي المباشر

5. محددات تنافسية الدولة

مفهوم التنافسية ليس ستاتيكي ، باعتبار انه يتغير دائما وفق تغيرات شروط السوق، لذلك فهي مشروطة بالعديد من المحددات وطنية و دولية حسب الشكل الموالي:

الشكل رقم 18 : محددات التنافسية.

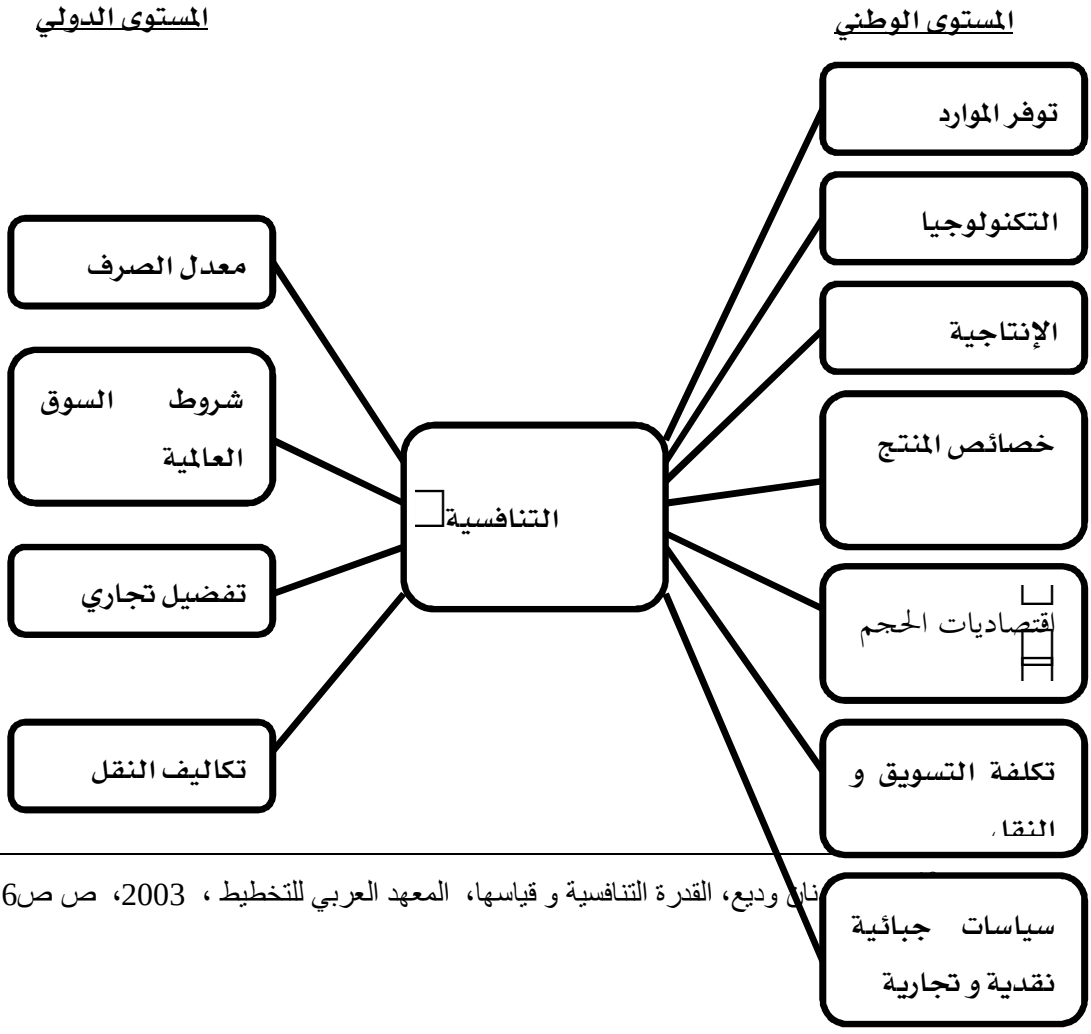

ناصر وديع، القدرة التنافسية و قياسها، المعهد العربي للتخطيط ، 2003، ص ص6-7

Source :Lachaal L, la compétitivité : concepts, définitions et applications, p31
www.ressources.ciheam.org/om/pdf/c57/01600240.pd consulté le 25/02/2012

6.مؤشرات قياس التنافسية

استعملت الدراسات التجريبية عدد من الأدوات لتقييم التنافسية ، تختلف باختلاف مفهوم التنافسية إذا كان على مستوى المؤسسة ، القطاع أو البلد .

الذي يهمنا في هذا المستوى من البحث تنافسية البلد التي تقيم على أساس التبادل التجاري و نمو إنتاجية عوامل الإنتاج .

بعض مؤشرات الميزة النسبية الظاهرة

أ) مفهوم الميزة النسبية الظاهرة avantage comparatif Révélé (ACR)

يعبر عن مؤشر تخصص البلد حيث يفينا بمعلومات تتعلق بالصادرات من السلع المنتجة في هذا البلد و حول تنافسيته للموردين الآخرين .

يسمح تحليل الميزة النسبية الظاهرة من تحديد نقاط القوة و نقاط الضعف لاقتصاد ما، وهو يعتمد على المساهمة في الرصيد التجاري لكن دون أن يوضح إذا ما كانت الميزة ناتجة عن سياسة صناعية أو تجارية أو عن الموارد الطبيعية المتوفرة لدى البلد . يعتبرBALASSA هو أول من أدخل مفهوم الميزة النسبية الظاهرة (1965) حيث يوضح أن المبادلات التجارية الدولية للسلع تعكس اختلاف التكاليف بين الدول، و يظهر بالتالي المزايا النسبية لها فكلما كانت مساهمة البلد في تجارة سلعة معينة كبيرة كلما كانت ميزته النسبية في إنتاج هذه السلعة كبيرة.

و فيما يلي تذكير ببعض المؤشرات التي تناولتها الأدبيات الاقتصادية:

ب) مؤشرات الميزة النسبية الظاهرة

1) مؤشر BALASSA [11]

[11]Henri F, Henner, La politique de compétitivité dans le cadre de la mondialisation , sur le site :

يعبر مؤشر BALASSA عن حصة صادرات البلد من مجموع الصادرات العالمية أو منطقة معينة و هو ما توضحه العلاقة المبسطة التالية:

$$ACR_K(i,w) = \frac{X_k(i)/TX(i)}{X_k(w)/TX(w)}$$

حيث أن A_k (i,w) يمثل الميزة النسبية الظاهرة للبلد i و للمنتج k نسبة لباقي العالم

$X_k(i)$: صادرات البلد i من السلعة k نحو العالم

$X_k(w)$: الصادرات العالمية من السلعة k

Tx(i) : مجموع صادرات البلد i

Tx(w) : مجموع الصادرات العالمية

فإذا كانت قيمة المؤشر اكبر من 1 هذا يعني أن البلد يملك ميزة نسبية في إنتاج هذا المنتج ، وهو بذلك له تخصص في الفرع.و كلما ارتفعت قيمة المؤشر كلما كانت الميزة كبيرة مع العلم أن قيمته ≤0.

و إذا كانت قيمة المؤشر اقل من 1 معناه عدم تخصص البلد و عدم وجود ميزة نسبية

2) مؤشرات Vollrath (1991) [12]

$$1)\ RCA_{ij} = \frac{X_{ij}/X_{ik}}{X_{nj}/X_{nk}} - \frac{M_{ij}/M_{ik}}{M_{nj}/M_{nk}}$$

$$2)\ RCA_{ij} = \ln\left(\frac{X_{ij}/X_{ik}}{X_{nj}/X_{nk}}\right)$$

$$3)\ RCA^2_{ij} = \ln\left(\frac{M_{ij}/M_{ik}}{M_{nj}/M_{nk}}\right)$$

[12] http://www.acpeutrade.org/library/files/Henner_REXPACO_280597_politique%20de%20competitivite.pdf Consulte le 25/02/2012

http://www.fao.org/docrep/014/i1214f/i1214f03.pdf consulté le 27/02/2012

يقدم Vollrath عدة مؤشرات للميزة النسبية الظاهرة حيث أن :

X_{ij} و X_{ik} تمثل على التوالي صادرات البلد i من المنتج j ، و صادراته الكلية من المنتجات الأخرى k .

X_{nj} و X_{nk} تمثل صادرات باقي العالم من المنتج j ، و صادراته الكلية من المنتجات الأخرى k.

M_{ij} و M_{ik} تمثل واردات البلد i من المنتج j ، و وارداته الكلية من المنتجات الأخرى.

M_{nj} و M_{nk} تمثل واردات باقي العالم من المنتج j ، و ورداته الكلية.

حسب Vollrath إذا اخذ المؤشر قيمة موجبة هذا يعني وجود ميزة نسبية، أما عندما يأخذ قيمة سالبة هذا دليل على عدم وجود ميزة نسبية désavantage comparatif.

3) طريقة CEPII * مركز الدراسات المستقبلية والمعلومات الدولية

ينطلق الحساب من الرصيد التجاري و يأخذ بعين الاعتبار حجم السوق الوطني .

نحسب لمنتج K أولا حصة الرصيد التجاري نسبة للناتج الداخلي الخام.

$$Y_K = 1000 \times \frac{X_k - M_k}{Y}$$

حيث أن : X_k تمثل الصادرات من المنتج k

M_k تمثل الواردات من المنتج k

X الصادرات الكلية، M الواردات الكلية

Y يمثل الناتج الداخلي الخام PIB

مساهمة المنتج k في رصيد الميزان التجاري هو:

$$C_k = Y_k - g_k * Y$$

لدينا:

$$Y = 1000 \times \frac{X - M}{Y}$$

و لدينا أيضا:

$$g_k = \frac{X_k + M_k}{X + M}$$

* www.cepii.fr

إذا عوضنا C_k:

$$C_k = 1000 \times \frac{X_k - M_k}{Y} - \frac{X_k + M_k}{X + M} \times \frac{X - M}{Y} 1000$$

$$C_k = \frac{1000}{Y} \times \left(X_k - M_k - \frac{(X_k + M_k)(X - M)}{X + M} \right)$$

من جهة أخرى يجب إزالة تأثير التغيرات التي لا تخص البلد محل الدراسة، ولكنها تنتج عن تطور حجم المنتجات على الصعيد الدولي.

و إذا ما اعتمدنا على سنة أساس (مرجعية) T ، فان كل تدفقات الصادراتX والواردات M تصحح للسنوات الأخرى n، حيث تصبح العلاقة كالتالي:

$$E^n = \frac{W_K^t / W^t}{W_K^n / W^n}$$

وبهذا يكون المؤشر قد أخذ بعين الاعتبار عند حسابه الوزن العالمي للسنوات الأخرى n، فهو يختلف كلما اتجهت التجارة العالمية للمنتج k إلى الابتعاد عن الاتجاه المتوسط المسجل لمجموع السلع. تتراوح قيمة مؤشر CEPII بين ∞-،∞+.

حيث ان القيم الموجبة تدل على وجود مزايا نسبية بينما القيم السالبة تشير إلى عدم وجود هذه المزايا Désavantages comparatifs.

7.المزايا النسبية الظاهرة في الصناعة الجزائرية

تعرف الصناعة التحويلية في الجزائر عجزا يتفاقم من سنة لأخرى، قد يجد تفسيرا له في ضعف انتاجية راس المال و العمل و الاندماج. فالصناعة الجزائرية لم تتمكن من التصدير، و لم تلبي الطلب الداخلي، و لم تحقق مردودية و لا ارباحا و هو ما جعلها تكون في تبعية للدولة حتى بعد انتهاء مرحلة الاحتكار العمومي. لا يمثل النشاط الصناعي في الجزائر الا نسبة ضعيفة من الناتج الوطني مع معدلات نمو سالبة منذ 2006 مما يبرز تراجع نشاط التصنيع désindustrialisation و هو ما يوضحه الجدول الخاص بمساهمة القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي(%) 2002-2011 .

حصة القطاعات في الناتج الداخلي الخام (%) 2002-2011

السنوات / القطاع	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11
الزراعة	10.1	10.6	10.2	8.2	8	8	7	10	9	8.6
المحروقات	35.6	38.5	40.7	47.4	48.4	46.3	47.9	33.5	37	38
الصناعة	8.1	7.3	6.8	5.9	5.6	5.4	5	6.2	5.5	4.9
البناء و الاشغال العمومية	9.9	9.2	8.9	8	8.4	9.3	9.2	11.8	11.1	9.8
خدمات تجارية	24.2	22.9	22.9	21.5	21.2	21.9	20.6	25.6	23.3	21.1
خدمات غير تجارية	12	11.4	10.6	8.9	8.4	9	10.3	12.9	14.1	17.3
الناتج الداخلي الخام	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: ONS

يوضح الجدول المشاركة الضعيفة للنشاط الصناعي في PIB مقارنة مع القطاعات الاخرى، ومقارنة مع متوسط الاقتصاديات النامية الذي يمثل في المتوسط 14% من PIB ، مما يدل على فشل كل السياسات السابقة و الضرورة المستعجلة لإعادة الاعتبار الى هذا القطاع من خلال استراتيجية محددة ورؤية مستقبلية للشعب **الازم** تطويرها.

يسمح التحليل الاقتصادي بواسطة الشعب من معرفة المحيط الخاص بكل منتج، لان مفهوم الشعبة يوضح كل المراحل التي يمر بها المنتج من المادة الاولية الى المنتج النهائي (اماميا و خلفيا)، حيث تظهر نقاط القوة و نقاط الضعف للنظام الانتاجي، ويظهر كل الفاعلين المباشرين او غير المباشرين في هذا النظام و بالتالي يمكن الوقوف عند التحديات الواجب رفعها من تشغيل ، تكوين، تلبية طلب المستهلكين، ابداع تكنولوجي...الخ.

تبنت الدولة في 2006 استراتيجية جديدة للتصنيع تحدد معالم التوجه الصناعي من خلال التركيز على 18 شعبة filières ، تم تحديدها بناء على اهميتها في فاتورة الاستيراد خلال 10 سنوات الاخيرة التي ما فتئت تتزايد لتلبية من جهة طلبات المشاريع و طلبات المستهلكين من جهة اخرى. حاولنا توضح المزايا النسبية في بعض الشعب المراد تطويرها، وهذا بالاعتماد على طريقة CEPII وبنك المعلومات في التجارة الخارجية التي توفرها قاعدة البيانات CHELEM *.

* CHELEM : comptes harmonises sur les échanges et l'économie mondiale

	Agroalimentaire	Textile	Bois papiers	Chimique	Sidérurgique	Non ferreux	Mécanique	Véhicules	Electrique	Electronique
1990	-27,632163	3,4213739	3,9868756	13,509694	5,4429887	1,6279334	28,135685	12,339699	4,6346953	6,0376791
1991	-27,00703	3,7722321	3,9252768	12,223383	6,7923692	1,9042173	21,446151	10,476065	3,7592509	6,4377498
1992	-22,053434	4,2449271	4,3961278	13,37189	7,4543718	2,1185384	19,79096	9,3614432	4,6256444	7,3838269
1993	-23,550616	3,5504522	4,9940739	12,865335	6,4327391	1,9809291	19,869091	8,3209194	4,3670569	6,1238377
1994	-29,88574	2,9727176	3,609774	11,852034	7,7425342	1,1999894	19,355212	6,7119108	4,2728686	5,0499637
1995	-25,491624	3,883737	4,0014213	12,101611	6,4547566	1,5144848	19,739291	8,875734	3,6571507	6,3492785
1996	-22,689516	4,9870264	5,2048421	9,1633941	6,5057979	1,8400374	18,379821	10,661786	3,8124487	7,9495824
1997	-28,808107	5,2323604	5,2505731	11,295974	5,0739254	1,7200463	18,30332	9,9031767	4,2093437	7,6439028
1998	-27,057391	5,2385795	4,516695	11,453901	6,2027196	1,623113	18,263315	9,5378781	3,9811729	6,7649451
1999	-26,57064	6,0815828	5,0079641	11,870745	6,0199017	1,8069715	19,618408	10,801686	3,6530293	7,6076708
2000	-30,341019	4,9570859	4,3974022	10,607328	5,788026	1,448707	22,101197	10,251493	3,2837013	6,3768802
2001	-24,776054	1,9912857	2,4491024	6,5228488	6,4475101	0,3338367	18,777816	6,766129	2,2745049	3,5916354
2002	-26,422152	1,114035	2,172642	5,3242735	5,5430667	0,1308864	20,699068	6,2780418	1,9222231	1,5481233
2003	-25,428451	2,9496259	3,1105359	7,7605007	6,5383143	0,0752384	20,315182	9,5673542	3,1791451	4,2347685
2004	-34,570147	6,3707081	6,4534775	13,558074	8,2146907	1,591515	30,342395	17,18107	5,610671	10,373256
2005	-35,454205	6,7439341	6,4370329	13,023885	8,7597316	1,5720247	34,994463	18,740369	5,5023961	11,027337
2006	-37,639334	9,1916026	7,9725235	15,366004	12,628401	1,8323389	31,732094	19,015345	6,0121431	12,476795
2007	-41,279111	9,0812872	8,4212049	15,416408	11,58677	2,0212247	34,13962	21,754874	6,2476548	11,117684
2008	-45,683833	6,3233683	6,6355297	11,390737	16,802577	0,7629248	32,870297	25,139506	6,8323099	8,2266026
2009	-28,304272	4,6833563	3,6424436	8,5671163	22,245532	0,2848826	33,544693	26,421885	5,4998161	3,0481187
2010	-31,405981	5,4871474	5,2923576	11,350796	16,022545	0,556982	37,3505	21,619101	5,9007351	4,6274443
2011	-42,79705	6,1433065	5,8248284	12,858636	12,521878	0,9334602	28,739781	20,994292	6,1733486	6,9168195

Source CHELEM

لاشك ان الجزائر لا تمتلك مزايا نسبية و لا في شعبة تذكر، لان كل القيم سالبة و بعيدة عن الصفر وفق طريقة الحساب المعتمدة، ماعدا شعبة المنتجات غير الحديدية Non ferreux التي تقترب قيمها من الصفر.

قراءتنا للجدول تظهر العجز الهيكلي للقطاع الصناعي (العمومي) الذي يتميز بضعف تنافسيته و عدم وصوله للأسواق العالمية، رغم ما تحصل عليه من اعانة في اطار التطهير المالي ، كلفت الخزينة العمومية 35 مليار دولار طوال الفترة 2007/1991 دون أن تتخلص المؤسسات من المديونية. و حتى

يعود القطاع الصناعي لمكان عليه حتى بداية الثمانينات (يمثل 15% من PIB) عليه ان يحقق متوسط نمو سنوي في حدود 10%[13]، بالنظر الى ما وصلت اليه الصناعة في الجزائر.

يرى بعض الاقتصاديين انه يجب توجيه الدعم في مرحلة اولى الشعب التي نمتلك فيها مزايا نسبية وتوفر نسبي لعوامل الانتاج على غرار الطاقة بفضل المحروقات والمعادن المتمثلة في الحديد،الفحم،الفوسفات. كما يجب التذكير بانه يمكن دعم مرحلة او بعض المراحل فقط من الشعبة اين نكون منافسين.

الخاتمة :

تتطلب الوضعية الصعبة التي تعيشها الصناعة التحويلية في الجزائر اهتماما جادا و سريعا من طرف الدولة خاصة و انها سوف تتعقد اكثر فاكثر في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة و التحرير الكلي للتبادل التجاري مع الاتحاد الاوروبي. و حسب راينا فان الوضعية التي الت اليها الصناعة الجزائرية ترتبط بالطابع الريعي للاقتصاد الذي يعترض قيام اقتصاد انتاجي مهيكل حول القطاع الصناعي. فرغم كل الخطابات السياسية الداعية لتنويع الاقتصاد و النهوض بالقطاع الصناعي الا ان الملاحظ هو زيادة هيمنة قطاع المحروقات على بنية الاقتصاد الوطني مما يضع البلد في خطر حقيقي .

المراجع:

- علي السلمي، إدارة الموارد البشرية الإستراتجية، دار غريب للنشر، القاهرة ، 2001
- فريد النجار، المنافسة و الترويج التطبيقي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 1999
- طارق نوير ، دور الحكومة الداعم للتنافسية ، حالة مصر ، المعهد العربي للتخطيط ص 4 على الموقع:
consulté le 16/02/2012 www.arab-api.org/jodp/products/delivery/wps0302.pdf
- Jaime De Melo, Jean-Marie Grether, commerce international De Boeck Université ,2000.
- Roger Dehen , précis d'économie internationale, Dunod,Paris,1982
- Rainelli. Michel , la nouvelle théorie du commerce internationale, édition Casbah, Alger, 1999.
- Jean, Louis, Mucchielli ,la compétitivité ,définitions , indicateurs et déterminants,2002,
www.univ-paris1.fr/teamperso/mucchiel/compétitivité.pdf consulté le 20/06/2011
- Michael, Porter, La concurrence selon Porter, Village mondiale, Paris 1999
- Fabrice Hatem, Les indicateurs comparatifs de compétitivité et d'attractivité, une rapide revue de littérature, l'agence Française pour les investissements internationaux ,AFII, 2004
- Lachaal L, la compétitivité : concepts, définitions et applications, p31
www.ressources.ciheam.org/om/pdf/c57/01600240.pd consulté le 25/02/2012
- Henri F, Henner, La politique de compétitivité dans le cadre de la mondialisation , sur le site
http://www.acpeutrade.org/library/files/Henner_REXPACO_280597_politique%20de%20competitivite.pdf
Consulté le 25/02/2012

[13] Benabdallah,Youcef, L'Algérie de demain , Relever le défis pour gagner l'avenir, Fondation Friedrich Ebert ,Décembre 2008, pp 42-43

- Benabdallah,Youcef, L'Algérie de demain , Relever le défis pour gagner l'avenir, Fondation Friedrich Ebert Décembre 2008
- www.cepii.fr - www.ons.dz